من يخدع من؟: ومرة أخرى، ذهبت الوفود المشاركة إلى الولايات المتحدة، وكل منها يحمل تصوره المسبق لكيفية وأسلوب سير المفاوضات، رغم الجهود والوساطات التي بذلتها الادارة الاميركية عبر السفير سول لينوفيتش. فالمصريون يصرّون على موقفهم الداعي إلى استئناف المفاوضات عبر اللجان الفرعية فقط، تمهيداً لاجتماع القمة الثلاثية المقترح، بينما يطالب الاسرائيليون استئناف المحادثات بالوفود الرئيسية وبحضور رؤساء الوفود، كشرط لحضورهم اجتماع القمة. وقد أثار الموقف المصري غضب الاسرائيليين، وأكد مناحيم بيغن، ان اسرائيل مصممة على استئناف محادثات الحكم الذاتي أولاً. وأوضح ان اسرائيل تقدمت «بورقة ردا على الوثيقة الاميركية التي حملها لينوفيتش؛ حيث أوضحت فيها اسرائيل مواقفها «بكل ما يتعلق بالمواضيع التي حددتها محادثات الحكم الذاتي. ولا يوجد في الوثيقة أي مواقف اسرائيلية جديدة» (دافار، ٢٢/٩/١٩٨٠). وبرزت آراء في اسرائيل تصف التصرفات المصرية، بأنها ناتجة عن احتمالات عديدة. فاما أن «الموظفين المصريين واعضاء حكومة السادات، ايضاً، يخربون من وراء ظهر الرئيس المصري» (يوسف حاريف، «معاريف»، ٢٢/٩/١٩٨٠)، واما أن الرئيس السادات نفسه، «يلعب لعبة مزدوجة، وعلى عكس ما يقال لاسرائيل، فارائه مريحة أكثر مما يفعله ويقوله بطرس غالي» (المصدر نفسه).

واعتبرت الأوساط الاسرائيلية، ان التصرفات المصرية، تشكل إهانة شخصية للرئيس كارتر الذي أرسل السفير الخاص سول لينوفيتش إلى الشرق الأوسط، بهدف الضغط على مصر لاستئناف المحادثات. ومن خلال هدف «التخفيف على ضائقة الرئيس كارتر» وافق السادات على استئناف المحادثات في واشنطن... ويبدو ان مصر تأمل في أن تكتفي اسرائيل، والولايات المتحدة بلقاء ثلاثي لوزراء الخارجية، الموجودين في الولايات المتحدة بمناسبة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن لا تعقد أي مفاوضات حقيقية بين الاطراف» (معاريف، ٢٢/٩/١٩٨٠). وتعتقد المصادر الاسرائيلية، ان المصريين يماطلون بالمفاوضات حتى موعد إكمال انسحاب اسرائيل من سيناء، في منتصف العام ١٩٨٢، بينما «ترغب اسرائيل في الوصول إلى تحديد تاريخ محدد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي، وايجاد رابطة بينه وبين تنفيذ اتفاق السلام مع مصر. وتحت قوة هذا الضغط فقط، تأمل اسرائيل بدفع القاهرة للوصول إلى حل وسط معها على طابع تسوية الحكم الذاتي» (عوزي بنزيمان، «هارتس»، ٢٤/٩/١٩٨٠).

محادثات الحكم الذاتي، والانتخابات الاميركية: الواقع ان استئناف المفاوضات المتمثل باجتماع اللجنة الرئيسية، يوم ١٤/١٠/١٩٨٠، كان حلاً وسطاً «صب، أساساً، في مصلحة الرئيس كارتر كمرشح للرئاسة المقبلة في الولايات المتحدة، ففي حفل جرى الإعداد الدقيق له داخل الغرفة الزجاجية في البيت الأبيض، وبمناسبة مرور عامين على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، جلس الرئيس الاميركي متوسطاً وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، ووزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شمير، كما حضر اللقاء السفير سول لينوفيتش. ونسب إلى الرئيس كارتر قوله لوزيري خارجية مصر واسرائيل «اجلسا وتوصلا إلى اتفاق، وما ستتفقان عليه سأوقعه، وبعدها سنصادق عليه في قمة ثلاثية» (د.ب.إ، العدد ٢١٥٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨٠، ص١١). وأمام الاضواء، ألمى الرئيس كارتر بتصريح أمام الصحافيين، وكان يحيط به وزيرا خارجية مصر واسرائيل، وأعلن، ان هناك خلافات في الرأي ينبغي حلها عبر المفاوضات، وان «التقدم الذي تحقق، لم يكن متوقعاً، بل وشكل مصدر ارتياح وتقدير لجميع محبي السلام في العالم، الذين يرغبون في وقف سيل الدماء، ويرغبون في استمرار التقدم حتى الوصول إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه). أما التقدم الذي أعلن كارتر انه تم التوصل إليه، فلم يتعدّ موافقة الاطراف، على استئناف المحادثات على مستوى اللجان الرئيسية، يوم ١٤/١٠/١٩٨٠ في واشنطن. وقد أكّد بيغن حقيقة هذا التقدم عندما رفض الأقوال التي تزعم، ان اسرائيل قدمت تعهدات مختلفة أدت إلى جلب مصر إلى طاولة المفاوضات، وأضاف، إن اسرائيل «لم تعد أو تتعهد بأي شيء... ولم نلمح إلى بادرات حسن نية